قياس وتحليل معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦) دراسة مقارنة

م.د. أرشد طه عثمان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
arshed.othman@su.edu.krd

أ.م.د. ياسين رسول يونس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
Yasin.younis@su.edu.krd

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى قياس معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، وتحليل أسباب التغيرات التي طرأت على الأسعار الحقيقية للسلع الاستهلاكية في تلك المدة، وتفسيرها بواسطة قياس مستوياتها. وبالاعتماد على الأسلوب الاستقرائي والتحليل المقارن. وتتجلى أهمية البحث في الجوانب الاقتصادية من خلال المحافظة على المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. والاجتماعية من خلال المحافظة على القوة الشرائية للأفراد مما تمكنهم من العيش بكرامة وتقلل من الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم. لأن مشكلة البحث تكمن في عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي عن طريق انخفاض القوة الشرائية للأفراد بسبب التضخم تارةً، والركود الاقتصادي بسبب التضخم السلبي تارةً أخرى، مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار سياسي من خلال عدم رضا الأفراد من الحالة الاقتصادية وتزيد من الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم. وبما أن محافظة أربيل عانت من هاتين المشكلتين خلال عشرين السنة الماضية بسبب صدمتين؛ الأولى كانت تغيير النظام سنة ٢٠٠٣، والثانية كانت اجتياح المسلحين لمدن وسط العراق وانهيار أسعار النفط سنة ٢٠١٤، والتي أثرتا على المستوى المعيشي للأفراد لذا فقد تم تحديد موضوع البحث بدراسة قياس وتحليل معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦). وتوصل البحث إلى أن الصدمة الأولى أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعا قياسياً حين بلغ (٤٤٦,٢٣%) خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧). وتبيّن أن هناك توافقا بين مستوى التغييرات الحاصلة في الأسعار (معدلات التضخم) للمجموعات السلعية وبين أهمية السلع والخدمات الداخلة في السلة السلعية حيث أن السلع الضرورية كالمحروقات والإيجارات والمواد الغذائية أظهرت معدلات عالية للتضخم وعلى الترتيب شهدت السلع الكمالية ومنها الأجهزة الكهربائية والمنزلية والألبسة والأقمشة ارتفاعات طفيفة في الأسعار. وأن الصدمة الثانية أدّت إلى تراجع النشاط الاقتصادي مما انعكس في التضخم السلبي والركود الاقتصادي. وبالتالي تراجع كبير في أسعار السلع والخدمات وانحسار التضخم ليكون أقل من الصفر إذ بلغ التغيير السنوي للمستوى العام للأسعار في ٢٠١٦ (-٩٠,٩٠%) مقارنة بالسنة السابقة (٢٠١٥)، ومعدل تضخم سلبي (-٥,٧٦%) مقارنة بسنة الأساس ٢٠٠٧.

الكلمات المفتاحية: تحليل التضخم، المستوى العام للأسعار، التضخم السلبي.

Measurement and analysis of inflation rates in the city of Erbil for the period (2005-2016)/A comparative study

Lecturer Dr. Arshed Taha Othman
College of Administration and Economics
University of Salahaddin/Erbil

Assist. Prof. Dr. Yasin Rasul Younis
College of Administration and Economics
University of Salahaddin/Erbil

Abstract:

This research aims to measure the inflation rates in the city of Erbil for the period (2005-2016), and to analyze the reasons for the changes that took place in the

real prices of consumer goods in that period, and to interpret it by measuring its levels. By relying on the inductive method and comparative analysis. And the importance of the research is evident in the economic aspects through maintenance of the general level of prices and achievement of economic and social stability by maintaining the purchasing power of individuals, which enables them to live in dignity and reduces the harmful social effects of inflation. Since the research problem lies in the failure of achieving economic stability by means of decreasing the purchasing power of individuals due to inflation on one hand, and the economic recession due to negative inflation on the other, which leads to failure in achieving political stability through the dissatisfaction of the individuals with the economic situation and increases the harmful social effects of inflation. and negative inflation is an unbalanced economic state and a significant decline in economic activity until it reaches a state of recession, therefore leading to a great decline in the price of commodity and services and inflation receding to less than zero. And since the governorate of Erbil has suffered from both of these issues during the past 20 years due to two shocks; the first was the regime change in 2003, and the second was the terrorist armed invasion of the middle Iraqi cities and the oil price crash in 2014, both of which affected the sustenance level of individuals therefore the research topic has been specified as study of measuring and analyzing of inflation rates in the city of Erbil for the period (2005-2016). The research has concluded that the first shock lead to the rising of general price level to a record height reaching (446.23%) during (2005-2007). It turns out that there is a consensus between the level of changes in prices (inflation rates) of commodity groups and the importance of commodities and services that are included in the commodity basket where the necessary commodities such as fuels and rentals and food articles showed high rates of inflation and in order each of luxury goods and electrical appliances and household goods and articles of clothing and fabrics witnessed slight increase in prices respectively. And the second shock lead to a decline in economic activity which reflected through the negative inflation and the economic recession. And therefore a great decline in the price of commodity and services and inflation receding to become less than zero, where the annual change to the general level of prices in 2016 reached (-90.90%) in comparison to the previous year (2015), and a negative inflation rate (-5.76%) in comparison to the base year 2007.

Keywords: Analysis of inflation, The general level of prices, Negative inflation.

المقدمة

يعد التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها أغلب اقتصاديات دول العالم، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، فضلاً عن تماسها مع حياة المواطن اليومية.

في السنوات الأخيرة أثر ارتفاع مستوى الأسعار في حياة كل مواطن عراقي نتيجة التغييرات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها العراق، وعانى البلد من موجات تضخم مستمرة، إذ يسبب التضخم الى تدهور القيمة الحقيقية للدخل وبالتالي يحصل الفرد على سلع وخدمات أقل مما

كان يحصل عليه في السابق بفعل الموجات التضخمية. وهنا تتدخل الدولة بأدوات السياسة المالية من نفقات عامة وضرائب ودين عام والتي يكون هدفها المحافظة على المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم، وهذه الأدوات تكون إما متناغمة مع مستوى الأسعار ومن ثم تخفض معدلاته أو متناقضة مع مستوى الأسعار وبالتالي يظهر تأثير عكسي على معدلات التضخم. وهذا الأمر حل في العراق فكان للسياسة المالية دور مهم في التعامل مع الارتفاع المستمر في الأسعار، إذ انعكست على حياة المواطن العراقي وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من كونها يتناول ظاهرة التضخم والتي تعد احدى اهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتي شغلت اهتمامات الاقتصاديين والباحثين منذ عقود ماضية وذلك للأثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة بشكل عام. كما وان هدف معالجة التضخم والمحافظة على استقرار الاسعار تعد من الاهداف الاساسية التي تسعى الحكومات الى تحقيقها والذي يعتبر مؤشرا لفشل تلك الحكومات او نجاحها.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بعدم تحقق الإسرار الاقتصادي نتيجة انخفاض القوة الشرائية للأفراد بسبب التضخم تارةً، والركود الاقتصادي بسبب التضخم السلبي تارةً أخرى، مما يؤدي إلى عدم تحقق استقرار سياسي من خلال عدم رضا الأفراد من الحالة الاقتصادية وتزيد من الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

١. قياس معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٦)
٢. تحليل أسباب التغيرات التي طرأت على الأسعار الحقيقية للسلع الاستهلاكية لمدة البحث، وتفسيرها بواسطة قياس مستوياتها.

فرضية البحث: يفترض البحث بأن مستويات التضخم في مدينة أربيل تأثرت بصدمتين خلال عشرين السنة الماضية؛ الأولى كانت تغيير النظام سنة ٢٠٠٣، والثانية كانت اجتياح المسلحين لمدن وسط العراق وانهيار أسعار النفط سنة ٢٠١٤، والتي أثرتا على المستوى المعيشي للأفراد وكالاتي:

١. الصدمة الأولى أدت لارتفاع المستوى العام للأسعار ارتفاعا قياسياً خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
٢. الصدمة الثانية أدّت إلى تراجع النشاط الاقتصادي مما انعكس في التضخم السلبي والركود الاقتصادي. وبالتالي تراجع كبير في أسعار السلع والخدمات وانحسار التضخم ليكون أقل من الصفر.

منهجية البحث: يتخذ البحث الأسلوب الاستقرائي والتحليل المقارن لقياس معدلات التضخم للسلع الاستهلاكية ومن ثم تحليلها وبيان أسبابها.

نطاق البحث: حدد نطاق البحث:

- مكانياً بمدينة أربيل.
- زمانياً فقد شمل المدة (٢٠٠٥- ٢٠١٦).

المبحث الأول: مفهوم التضخم، أنواعه، أسبابه، آثاره

التضخم: يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات مصحوباً بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية (جيمس جورتيني، ريجارد، ١٩٩٨: ٢١٣)، خلال فترة

زمنية محددة تكون سنة. إلا أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار تضخماً، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة سلع كالمنتجات الزراعية مثلاً لأسباب تسويقية أو إنتاجية تتأثر بتأثر السلع كتأثير العوامل المناخية أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم معينة كالأعياد مثلاً، مثل هذه التغيرات لا تعد تضخماً لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول (العيسى وقطف، ٢٠٠٦: ٢٥٧).

التضخم في الاقتصاد العراقي: يتسم المدة ما بعد ٢٠٠٣، أي ما بعد الحرب، بمرحلة التضخم المرتفع، لأن العراق كان يعاني من حالة الاضطراب الاقتصادي والسياسي والأمني، ومع صدور قانون البنك المركزي وتبديل العملة المحلية، وظهور مزاد العملة اليومي من قبل البنك المركزي، واتباع سياسة تحرير الأسعار تنفيذاً لاتفاقية نادي باريس، رافقه تحول كبير في هيكل الطلب بعد فتح الاستيراد ودخول السلع الصناعية المتنوعة ورافقها ارتفاع مستوى الدخول للموظفين (داود، ٢٠١٣: ٢٦)، وبالتالي يمكن اعتبار أن التضخم المستورد رافق هذه المرحلة.

وشهد الاقتصاد العراقي خلال سنة ٢٠٠٦ ارتفاعاً مستمراً في نسبة التضخم حتى بلغت النسبة أكثر من (٥٠%) مع احتمال استمرارية الأسعار في الارتفاع، في حين بلغ متوسط نمو التضخم السنوي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ما يقارب (٣٢%) ففي سنة ٢٠٠٦ بلغ معدل التضخم (٢٠%) ثم ارتفع ليبلغ (٥٣%) في مايس ٢٠٠٦ على اثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية واستمرار الارتفاع في نسبة التضخم ليبلغ في شهري تموز وآب بحدود (٧٠%) و (٧٦,٦%) وفي العام نفسه على التوالي (البصري، ٢٠٠٦: ٩).

أسباب التضخم: هناك أسباب عديدة جعلت ظاهرة التضخم في العراق مزمنة معقدة يصعب معالجتها، ومن هذه الأسباب، ما يأتي:

١. **انعدام النهج الاقتصادي:** لقد كان الاقتصاد العراقي هجيناً، فلا هو بالاقتصاد الموجه بشكل كامل، ولا هو بالاقتصاد الحر، يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها، ولا يتصف بميزة موحدة لهياكله وآلياته وبنائه، وخصوصاً بعد سنة ٢٠٠٣(حسن، ٢٠٠٨: ٤).
٢. **الإنفاق الحكومي:** إن النشاط الانفاقي المتزايد دون استجابة الجهاز الإنتاجي، وقرارات زيادات رواتب الموظفين والعاملين في الدولة، ومنح الهبات والإكراميات أدت إلى زيادة العملة المتداولة في السوق، وهو ما دفع إلى ارتفاع الأسعار المحلي وتزايد الضغوط التضخمية التي ترك آثار سلبية على الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فضلاً عن أن هذا الإنفاق ما زال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى ويدعم الكثير من السلع فيجعلها زهيدة الثمن وصالحة للتهريب إلى خارج العراق لارتفاع ثمنها(الهيتي، وخلف، والطائي، ٢٠١٠: ٦).
٣. **فائض المعروض النقدي:** يعدّ من أبرز العوامل المسببة للتضخم، ويكسب أهميته القصوى في تفسير تلك الظاهرة، تشير البيانات الرسمية المتعلقة بمكونات عرض النقد في العراق إلى وجود فجوة دائمة بين المعدل السنوي لنمو عرض النقود والمعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي مع غياب التوازن المطلوب بين سوق النقد وسوق السلع والخدمات (العاني، ٢٠١١: ١٤). وتزايدت حدته خلال المدة قبل وبعد سنة ٢٠٠٣ ويمكن متابعة ذلك من خلال البيانات المتاحة عن هذه المدة، إذ ازداد عرض النقد بنسبة نمو سنوي مركب بلغت نحو (٤٤,٣%)، في حين كان النمو في الناتج

المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحدود (١٠,٨%)، ويعني ذلك أن الضغط التضخمي خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٣ كان بحدود (٣٣,٦%) وهي نسبة كبيرة (الورد، ٢٠٠٦: ٤٤).

٤. **انعدام التوازن بين قوى العرض والطلب:** يتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للإستجابة التي تحصل في حجم ونمط الطلب، مما ينعكس سلباً على الأسعار فيؤدي بها إلى الارتفاع، كان قطاع النفط الخام يحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يأتي بعده القطاع الزراعي ثم القطاع الصناعي، ثم بدأ نمو القطاعين الأخيرين بالتدهور خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ مقابل نمو قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في الهيكل الاقتصادي مع عجز واضح للقطاع الزراعي في تلبية الطلب المتزايد فبدأت الأسعار بالارتفاع (الأعظمي، ٢٠٠٠: ٨٠).

٥. **الحصار الاقتصادي:** يؤدي فرض الحصار الاقتصادي إلى انعدام الاستيراد والتصدير، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وقد تعرض الاقتصاد العراقي لأصعب وأقسى عقوبات اقتصادية في التاريخ الحديث منذ سنة ١٩٩٠ ولغاية سنة ٢٠٠٣ وما ترتب على ذلك من آثار واسعة في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق (الهيتي، وخلف، والطائي، ٢٠١٠: ٦).

٦. **توقف فعاليات الصناعة التحويلية والاستخراجية:** إن توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية، أدى ذلك إلى إحلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية وإقليمية على وفق الأسعار العالمية لها مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية إلى مستوياتها السعرية الدولية (صالح، ٢٠٠٦: ٢٢).

٧. **الاقتصاد الريعي في العراق:** تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد اعتماداً كلياً على واردات بيع النفط في الانفاق العام، ولا سيما بعد فشل أغلب المشاريع الصناعية الانتاجية بسبب سوء التخطيط والإدارة وعدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة وانزواء الانتاج الزراعي المحلي، إذ أخذ العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها وبشقيها الحيواني والنباتي (حسن، ٢٠٠٨: ٣).

٨. **عدم استقرار المعروض وارتفاع اسعار المشتقات النفطية:** إن عدم استقرار أسعار ومعروض المشتقات النفطية أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال ارتفاع كلف انتاج السلع والخدمات التي تعتمد على المشتقات النفطية بشكل مباشر أو غير مباشر، بجانب تزايد أجور الخدمات بأنواعها المختلفة، فضلاً عن ذلك فإن شحة المعروض منها أدى إلى ظهور السوق الموازي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وفي بعض الأحيان بأكثر من سعر السوق الاعتيادية غير المدعومة، كما أدت شحة المشتقات إلى أن أصبح ما يقارب من نصف حاجة السوق المحلية يتسدد من السوق الموازي، وتشير الدراسات إلى أن زيادة عرض المشتقات النفطية يؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار (٤٠%) (البصري، ٢٠٠٦: ١١).

آثار التضخم على الاقتصاد: إن للتضخم آثاراً اقتصادية واجتماعية، بغض النظر عن مظاهره والعوامل المسببة له، ويمكن إجمالها في:

١. **الكفاءة الاقتصادية:** إن التضخم يضعف الكفاءة الاقتصادية لأنه يحرف مؤشرات الأسعار، فإذا ارتفع سعر السوق لسلعة معينة في اقتصاد ذي تضخم منخفض، فإن البائعين والمشترين يكونون على علم بتغيير فعلي في شروط عرض أو طلب تلك السلعة ويستطيعون الرد على ذلك بشكل مناسب، في حين يكون من الصعوبة التمييز بين التغييرات في الأسعار النسبية وبين التغييرات في المستوى الإجمالي للأسعار في اقتصاد ذي تضخم مرتفع (ساموبلسون، ٢٠٠١: ٦١٤).

٢. **إعادة توزيع الدخل والثروة:** يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية بصورة غير عادلة بسبب التفاوت في درجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات واختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية لهذه الفئات داخل المجتمع. في حين لو صاحب التضخم تغيير في الدخول بالنسبة نفسها لما كان هناك مشكلة حيث يبقى نصيب كل فئة من العرض الحقيقي من السلع والخدمات على حاله دون تغيير(حمادي، ٢٠٠٦: ٥٢).

٣. **وظائف النقود وتوازن السوق:** يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثمّ إلى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها النقود، حيث يزداد ميل الأفراد الى التخلص من السيولة النقدية باتجاه تحويلها إلى سلع و موجودات يمكن أن تزداد أقيامها بمرور الزمن، الأمر الذي يفاقم من حدة الطلب وارتفاع الأسعار(يونس، ٢٠٠١: ٣٥).

٤. **ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة:** يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، وإن أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق، وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان.

٥. **التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها:** وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية، وبالتالي تتوجه محفظة الوحدات الاقتصادية باتجاه الموجودات الأجنبية (الهيتي، ٢٠٠٨: ١٠).

٦. **عدم التناسب بين القطاعات:** أدى التضخم في الاقتصاد العراقي إلى عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل العرض السلعي الحقيقي من جانب، والأنشطة التي تمثل روافد الطلب المحلي وهي الأنشطة الخدمية بشكل عام، وبخاصة أنشطة الأمن والمخابرات والدفاع. (الربيعي، ٢٠٠٦: ٣٦).

٧. **ارتفاع أسعار المشتقات النفطية:** أدى التضخم إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية حيث سجلت ارتفاعا كبيراً وصل إلى (٩٩%) في سنة ٢٠٠٥ مقارنة بما كانت عليه الأسعار في سنة ٢٠٠٤، وفي سنة ٢٠٠٦ فقد بلغت (٣٢١%) عند مقارنتها بنسبة ٢٠٠٥، ولقد تركت هذه الزيادة السعرية أثاراً سلبية وإيجابية في آن واحد، إذ نجد في الجانب الايجابي تحقيق عوائد مالية كبيرة للموازنة، وبهذا اقتربت أسعار المشتقات النفطية قليلاً من أسعارها السائدة في الأسواق المحلية لدول الجوار، فضلاً عن تقليل فجوة عن تقليل فجوة التشوهات السعرية التي تعاني منها هذه المواد بسبب تمتعها بالدعم الحكومي. أما في الجانب السلبي فإن آثار هذه الزيادة انتقلت إلى بقية القطاعات بوصفها مدخلات في عملية الانتاج النهائي والوسيط للعديد من الأنشطة، فضلاً عن تقليل استهلاك العديد من العوائل التي تعيش دون مورد مالي محدد بسبب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية (عبد الجبار، ٢٠٠٦: ٥٦).

المبحث الثاني: قياس وتحليل معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٦)

أولاً. قياس و تحليل معدلات التضخم للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧): تعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أداة فعالة لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات للوحدات الاستهلاكية في فترة زمنية محددة، وتتأثر هذه التغيرات بعدة عوامل من أهمها أسعار التجزئة، أما العوامل الأخرى فهي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ في نوعية و كمية السلع والخدمات والمبالغ التي يتم الإنفاق عليها، وعلى هذا الأساس قمنا بتجميع أسعار التجزئة للمواد الداخلة في السلة السلعية وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

كيفية جمع البيانات والمعلومات: أما بالنسبة لكيفية جمع البيانات والمعلومات فقد واجهنا مشاكل عدة لأننا لم نحصل على الأسعار في مديرية الإحصاء في مدينة أربيل بسبب توقف نشاطاتها في ذلك الوقت، وكذلك دائرة الرقابة التجارية في المدينة، فاضطرنا إلى الاعتماد على المحلات التجارية في المدينة التي توجد لديها سجلات مسجلة فيها أسعار المواد للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

السلع الداخلة في السلة السلعية:

الجدول (١): السلع والخدمات الداخلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

المجموعات الرئيسة	الأوزان	عدد المجموعات الفرعية	عدد السلع والخدمات
المواد الغذائية	٥٣	٩	٤٣
الملابس والأقمشة	٧	١١	٣٧
الأثاث المنزلية	٥,٧	٧	٤٠
مواد التنظيف	٢,٥	١	٤
الوقود	٥,٣	١	٤
الإيجارات	٨,٣	١	٩
السكاير	٢,٨	١	٣
المتنوعات	١٥,٤	١	٦
المجموع	١٠٠	٣٢	١٤٦

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الأرقام القياسية للأسعار، بغداد، بينات غير منشورة.

تحديد الأوزان: اعتمد البحث الأوزان المعلنة من قبل وزارة التخطيط، دائرة الأرقام القياسية والأسعار، بغداد.

كيفية القياس من خلال برامج الحاسب الإلكتروني: تم قياس البيانات من خلال المعايير الخاصة بتقدير معدلات التضخم في مدينة أربيل بواسطة جهاز الحاسب الإلكتروني (الكومبيوتر) وكالآتي:

١. إدخال البيانات المتمثلة بالمواد وأسعارها للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) والأوزان المرجحة لها.

٢. الحصول على مقدار التغيير السنوي لكل السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) بالمعادلة التالية: (محمد، ٢٠٠٩، ٧٢):

$$\text{نسبة التغير السنوي في السعر} = \frac{\text{الرقم القياسي للسعر الحالي} - 1}{\text{الرقم القياسي للسعر السابق}} \times 100\%$$

٣. بضرب الأوزان في التغير السنوي (٢٠٠٥- ٢٠٠٦) حصلنا على مجموعة أرقام جديدة.
٤. بتقسيم مجموع هذه الأرقام على عدد المشاهدات -لهذه المجموعة- حصلنا بالنتيجة على نسبة التضخم لسنة ٢٠٠٦.
٥. وكذلك بضرب الأوزان في التغيير السنوي (٢٠٠٥ و٢٠٠٧) حصلنا على مجموعة أرقام جديدة.
٦. وبتقسيم مجموع هذه الأرقام على عدد المشاهدات -لهذه المجموعة- حصلنا بالنتيجة على نسبة التضخم لسنة ٢٠٠٧.

وهكذا وجدت نسبة التضخم لكل المجموعات الداخلة في السلة السلعية وللسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

ملخص نتائج التقديرات للتضخم: بعد جمع و معالجة البيانات من خلال برنامج (الاكسل) تم التوصل الى النتائج الآتية، نذكر هنا خلاصة النتائج المتحصل عليها بالأرقام.

الجدول (٢): ملخص نتائج التقديرات للتضخم

المجموعات الرئيسة	المعدلات	
	٢٠٠٥_٢٠٠٦	٢٠٠٥_٢٠٠٧
المواد الغذائية	١١,٠١٦٨	٢٨,٦٤
الملابس والأقمشة	٦,٩٥	٨,٦٧٥٦
الأثاث المنزلية	٠,٩٥٨٢٨	٠,٧٠١٤
مواد التنظيف	٠	٠
الوقود	١٩١,٠٤	٤٤٦,٢٣
الايجارات	١٣٥,٧٠	٢٠٠,٨٤
السكاير	٦,٨٢٥١٢٧	١٠,١٥١٤
المتنوعات	٢١,٢٣٨١	٦٦,٢٣٨
المجموع	٣٧٣,٧٢٨٣٠٧	٣٣١,٤٦٦٤

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل البيانات.

تحليل معدلات التضخم في مدينة أربيل: بعد جمع البيانات الخاصة بأسعار بنود المواد الداخلة في السلة السلعية للمجموعات المختلفة من المواد، تم انتقاء البيانات الصائبة واستبعاد الأرقام المتطرفة والشاذة فيها، ومن ثم خضعت تلك البيانات للتقدير والقياس. ومن خلال المعايير الخاصة بتقدير معدلات التضخم في مدينة أربيل بواسطة جهاز الحاسب الإليكتروني حيث تم الحصول على النتائج المبنية في الجداول المرفقة في التحليل وهي كالآتي:

أولاً. المواد الغذائية:

الجدول (٣): الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغير السنوي % ٢٠٠٦-٢٠٠٥	الوزن * مقدار التغير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغير السنوي% ٢٠٠٧-٢٠٠٥
١	السكر	٠,٨٠٩	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٢	الشاي	٢,٤٩١	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٠	٠	٥٠٠٠	٠	٠
٣	دقيق أبيض	١,٥٣٧	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥	٣٨,٤٣	٢٨٠٠٠	٦١,٤٨	٤٠
٤	دقيق أسمر	١,٥٣٧	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠	٧٦,٨٥	١٢٠٠٠	٣٠٧,٤	٢٠٠
٥	خبز تجاري	٤,٨٢٣	٧٥	٧٥	٠	٠	١٠٠	١٦٠,٧٧	٣٣,٣٣
٦	صمون	١,١١٣	٧٥	٧٥	٠	٠	١٠٠	٣٧,١٠	٣٣,٣٣
٧	لحم الحيوان	٨,٢١٥	١٠٠٠٠	١١٠٠٠	١٠	٨٢,١٥	١٠٠٠٠	٠	٠
٨	لحم السمك	١,٨٥٥	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠	٠	٢٥٠٠	٣٠,٩٢-	١٦,٦٧-
٩	لحك الدجاج	٠,٥٣	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٠	٠	٣٢٥٠	١٤,٧٢-	٢٧,٧٨-
١٠	بيض	١,١١٣	٣٢٥٠	٥٠٠٠	٥٣,٨٥	٥٩,٩٣	٤٥٠٠	٤٢,٨١	٣٨,٤٦
١١	جبن محلي	١,٥٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	١٦,٦٧	٢٦	٨٠٠٠	٥٢	٣٣,٣٣
١٢	لبن محلي	١,٨٥٥	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٣,٣٣	٦١,٨٣	٢٠٠٠	٦١,٨٣	٣٣,٣٣
١٣	زبدة	٠,٧٩٥	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	٠
١٤	قيمر	٢,٠٦٧	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	٠	٠	١٣٠٠٠	٠	٠
١٥	رز	٥,١٩٤	١٥٠٠	١٥٠٠	٠	٠	١٥٠٠	٠	٠
١٦	حمص	٠,١٥٩	١٧٥٠	٢٠٠٠	١٤,٢٩	٢,٢٧	٢٠٠٠	٢,٢٧	١٤,٢٩
١٧	عدس	٠,١٥٩	١٥٠٠	١٥٠٠	٠	٠	١٥٠٠	٠	٠
١٨	لوبيا يابسة	٠,٠٥٣	٣٠٠٠	٢٥٠٠	١٦,٦٧-	٠,٨٨-	٢٥٠٠	٠,٨٨-	١٦,٦٧
١٩	باقلاء	٠,١٠٦	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٣,٣٣	٣,٥٣	٢٢٥٠	٥,٣	٥٠
٢٠	برغل	٠,١٠٦	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٠	٠	٧٥٠٠	٠	٠
٢١	ماش	٠,٠٥٣	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٣,٣٣	١,٧٧	٢٢٥٠	٢,٦٥	٥٠
٢١	شوندر	٠,٠٥٣	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠-	٢,٦٥-	٦٠٠	٢,١٢-	٤٠-
٢٣	قرنبيط	٠,٠٥٣	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠	١٠,٦	١٠٠٠	٥,٣	١٠٠
٢٤	باذنجان	٠,٢٦٥	١٠٠٠	٧٥٠	٢٥-	٦,٦٣-	١٥٠٠	١٣,٢٥	٥٠
٢٥	شلغم	٠,١٥٩	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	٠
٢٦	سبانغ	٠,٢١٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٢٧	شجر	٠,٠٥٣	٥٠٠	٧٥٠	٥٠	٢,٦٥	١٥٠٠	١٠,٦	٢٠٠
٢٨	بصل	٠,٦٨٩	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٧٥٠	٣٤,٤٥	٥٠
٢٩	طماطة	٢,٢٧٩	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٧٥٠	١١٣,٩٥	٥٠
٣٠	بطاطة	٠,٦٣٦	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٧٥٠	٣١,٨	٥٠
٣١	فاصوليا	٠,٤٢٤	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٣,٣٣	١٤,١٣	٢٠٠٠	١٤,١٣	٣٣,٣٣
٣٢	سلق	٠,١٠٦	٢٥٠	٥٠٠	١٠٠	١٠,٦	١٠٠٠	٣١,٨	٣٠٠
٣٣	باميا	٠,٢٦٥	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٠	٠	٣٥٠٠	١٠,٦	٤٠
٣٤	تمور	١,٠٦	٥٠٠	٧٥٠	٥٠	٥٣	١٠٠٠	١٠٦	١٠٠
٣٥	برتقال	١,٤٣١	٥٠٠	٧٥٠	٥٠	٧١,٥٥	١٠٠٠	١٤٣,١	١٠٠
٣٦	ليمون حامض	٠,٣٧١	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٣٧	رمان	٠,٤٢٤	١٥٠٠	١٧٥٠	١٦,٦٧	٧,٠٧	٢٠٠٠	١٤,١٣	٣٣,٣٣
٣٨	تفاح	١,١٦٦	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	١٠٠٠	١١٦,٦	١٠٠
٣٦	موز	٠,٣١٨	١٠٠٠	١٢٥٠	٢٥	٧,٩٥	١٢٥٠	٧,٩٥	٢٥
٤٠	جزر	٠,١٠٦	٧٥٠	٧٥٠	٠	٠	٧٥٠	٠	٠
٤١	دهن نباتي	٢,١٢	١٧٥٠	١٥٠٠	١٤,٢٩-	٣٠,٢٩-	١٢٥٠	٦٠,٥٧-	٢٨,٥٧-
٤٢	معجون طماطم	١,٠٦	١٧٥٠	١٧٥٠	٠	٠	١٧٥٠	٠	٠
٤٣	فلفل	٠,٥٣	٣٢٥٠	٣٢٥٠	٠	٠	٥٠٠٠	٢٨,٥٤	٥٣,٨٥
٤٤	ملح	٠,٥٣	٧٥٠	٧٥٠	٠	٠	٧٥٠	٠	٠
٤٥	كباب(نفر)+ قوزي	٠,٥٣	٤٥٠٠	٥٠٠٠	١١,١١	٥,٨٩	٣٠٠٠	١٧,٦٧-	٣٣,٣٣-
						٩٥,٧٥٥ ٤		١٢٨٨,٩	
					نسبة التضخم=	١١,٠١٦٨	نسبة التضخم=	٢٨,٦٤	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات البيع والشراء للمحلات التجارية لبيع المواد الغذائية.

يظهر الجدول (٣) بنود المواد الغذائية والذي بلغ وزنها النسبي (٥٣%) من السلة السلعية وهي بدورها تمثل (١٠٠%) من مجموع أوزان الفقرات الخاصة بها. واحتلت فقرة اللحوم الحيوانية أكبر وزن فيها إذ بلغت (٨,٠٥٣) والتي تمثل (٠,١%) فيها. وبخصوص مستوى أسعار

قياس سنة أساس (والتي هي سنة ٢٠٠٥) لهذه الفترة فهو (١٠٠%). وقد بلغ مستوى قياس الأسعار لها في عام (٢٠٠٦) إلى (١١,٠١٦٨) وفي عام (٢٠٠٧) ارتفع إلى (٢٨,٦٤). إن هذا الارتفاع الكبير تزامن مع وجود برامج النفط مقابل الغذاء، وتمثل هذا الارتفاع بالدرجة الاكبر فقرات اللحم ومنتجات الألبان والخضروات بعكس المواد التي توزع ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى بداية ظهور الاختلافات الاقتصادية والفساد الإداري التي عمت دوائر الدولة بعد حرب (تحرير العراق) في (٢٠٠٣). والاعتماد على المنتجات الخارجية من دول الجوار مع بقاء أجور النقل مرتفعا لوجود أزمة الوقود المتولدة من حرب التحرير، إضافة إلى ذلك كله كان لسلم الرواتب الجديدة لرواتب الموظفين دورا كبيرا في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وزيادة النقود المتداولة في الأسواق مما أدى إلى التضخم تدريجيا.

ثانياً. الأقمشة والألبسة:

الجدول (٤): الأرقام القياسية لأسعار الأقمشة والألبسة في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغير السنوي ٢٠٠٥-٢٠٠٦	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغير السنوي ٢٠٠٥-٢٠٠٧	مقدار التغير السنوي% ٢٠٠٧
١	قمصلة أجنبية	٠,٥٩٣٥	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٦٦,٦٧	٣٩,٥٧	٣٥٠٠٠	٧٩,١٣	١٣٣,٣٣
٢	قمصلة محلية	٠,٣٩٥٧						٠	
٣	قميص شتوي	٠,١٥٦٢	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٠	٠	١٥٠٠٠	٠	٠
٤	قميص صيفي	٠,١٥٦٢	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٢,٨٦	٦,٦٩	١٥٠٠٠	١٧,٨٥	١١٤,٢٩
٥	حذاء أجنبي	٠,٢١٦٧	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٠	٠	١٢٠٠٠	٠	٠
٦	حذاء محلي	٠,١٨٨٧				٠		٠	
٧	بدلة رجالية	١,٣١٩٨	٥٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٨,١٨	٢٤	٦٥٠٠٠	٢٤,٠٠	١٨,١٨
٨	ملابس داخلية	٠,٠٥٦١	٧٥٠	٧٥٠	٠	٠	١٠٠٠	١,٨٧	٣٣,٣٣
٩	قمصلة أجنبية	٠,٣٤٨٨	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠	٦,٦٨	١٢٠٠٠	٦,٩٨-	٢٠-
١٠	قمصلة محلية	٠,٢٣٢٥				٠		٠	
١١	حقائب أجنبية	٠,٠٨٩٦	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٠	٠	١٥٠٠٠	١,٤٩-	١٦,٦٧-
١٢	حقائب محلية	٠,٠٥٠٤				٠		٠	
١٣	حذاء أجنبي	٠,١٥١٦	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٠	٠	٧٠٠٠	٠	٠
١٤	حذاء محلي	٠,١٥٣٧				٠		٠	
١٥	كوستم (بدلة)	٠,٣٩٨٦	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٣,٣٣	١٣,٢٩	٧٥٠٠٠	٢٦,٥٧	٦٦,٦٧
١٦	ملابس داخلية	٠,٢٢٣٩	١٢٥٠	١٢٥٠	٠	٠	١٢٥٠	٠	٠
١٧	قمصلة	٠,٢٢٧	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥,٠٠-	٥,٦٨-	١٢٠٠٠	٩,٠٨-	٤٠-
١٨	بلوز شتوي	٠,٠٥٣٦	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥,٠٠	١,٣٤	٢٠٠٠٠	٨,٠٤	١٥٠
١٩	بلوز صيفي	٠,٠٥٣٦	٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	٨,٣٣-	٠,٤٥-	١٥٠٠٠	٢,٠١-	٣٧,٥٠-
٢٠	حذاء ولادي محلي	٠,١٣١٤				٠		٠	
٢١	حذاء ولادي أجنبي	٠,١٣٤٥	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٠	٠	٧٠٠٠	٠	٠
٢١	جاكيت ولادي	٠,١٢٢٩	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠	٦,١٥	١٨٠٠٠	١٥,٣٦	١٢٥,٠٠
٢٣	أقمشة عراقية	٠,٠٥٤٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٢٤	أقمشة ألمانية	٠,٠٧٢٣	٩٠٠	١١٠٠٠	١١٢٢,٢	٨١,١٤	٨٠٠٠	٥٧,٠٤	٧٨٨,٨٩
٢٥	أقمشة هندية	٠,١٠٨٥	٥٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠	٩٧,٦٥	٥٠٠٠	٩٧,٦٥	٩٠٠
٢٦	أقمشة اندونيسية	٠,١٠٨٥	٦٠٠٠	٥٠٠٠	١٦,٦٧-	١,٨١-	٥٠٠٠	١,٨١-	١٦,٦٧-
٢٧	أقمشة كودري	٠,١٢٦٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٢٨	اقمشة بازة	٠,١٧٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠	٠	٢٠٠٠	٠	٠
٢٩	أقمشة حرير	٠,٠٧٢٣	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠	٠	٣٠٠٠	٠	٠
٣٠	أقمشة قديفة(سادة)	٠,٣٣٤	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠,٠٠-	٦,٦٨-	٣٠٠٠	١٣,٣٦-	٤٠,٠٠-
٣١	عباءة نسائية (١)	٠,١٣٨٥	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٠	٠	٦٠٠٠	٢,٧٧	٢٠
٣٢	عباءة نسائية (٢)	٠,٠٧١٥	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٠	٠	٤٠٠٠	٠	٠
٣٣	جواريب رجالية	٠,٠٣٣٥	١٥٠٠	١٥٠٠	٠	٠	١٥٠٠٠	٣٠,١٥	٩٠٠
٣٤	جواريب نسائية	٠,٠٣٥	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٣٥	بشماغ أجنبي (١)	٠,٠٤٢	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠٠	٠	٠
٣٦	بشماغ أجنبي (٢)	٠,٠٢٨	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٠	٠	٥٠٠٠	٠	٠
٣٧	فوطة (١)	٠,٠٤٢	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥,٠٠	١,٠٥	٣٠٠٠	٢,١	٥٠
٣٨	فوطة (٢)	٠,٠٢٨	٧٥٠	١٠٠٠	٣٣,٣٣	٠,٩٣	١٢٥٠	١,٨٧	٦٦,٦٧
						٢٦٤,١٦		٣٢٩,٦٧	
					نسبة التضخم=	٦,٩٥	نسبة التضخم=	٨,٦٧٥٦	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات البيع والشراء للمحلات التجارية لبيع الأقمشة والألبسة.

في الجدول (٤) يتبين بنود الأقمشة والألبسة في السلة السلعية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) حيث يتبين بأن الوزن المرجح للأقمشة والألبسة تساوي (٧) وهو في الوقت نفسه يمثل (٧%) من السلة السلعية وكان للأقمشة والألبسة وبالأخص البدلة الرجالية أعلى وزن و بلغت (١,٣٢) وهي تشكل (١٨,٨٥%) من هذه الفقرة، أما أدنى وزن فكان يتمثل بـ (فوطة و بشماغ) من الدرجة الثانية إذ بلغ (٠,٢) وهو يشكل (٢,٨٥%) من الفقرة. كما وارتفع مستوى قياس الأسعار للأقمشة والألبسة في عام (٢٠٠٦) إلى (١٤,٠٣٩٥) وفي عام (٢٠٠٧) انخفض هذا الارتفاع بعض الشيء فوصل إلى (٨,٦٧٥٦) ويعزى سبب ارتفاع أسعار الأقمشة والألبسة إلى ارتفاع تكاليف النقل بالدرجة الأولى وطمع التجار في زيادة ارباحهم بسبب التضخم الموجود، وسبب اعتقادنا هذا هو ثبات أسعار الأقمشة والألبسة لأنها كانت تسعر بالدولار الأمريكي وكان معظم الأقمشة والألبسة الموجودة في السوق أجنبيا ومستوردا من الخارج. في حين أن سبب انخفاض في عام (٢٠٠٧) يعود إلى انخفاض سعر الدولار مقابل الدينار العراقي.

ثالثاً. الأثاث المنزلية:

الجدول (٥): الأرقام القياسية لأسعار الأثاث المنزلية في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
١	سرير حديد نفر واحد	٠,٠٩٥	٦٧٥٠٠	٦٧٥٠٠	٠	٠	٥٨٥٠٠	١,٢٧-	١٣,٣٣-
٢	سرير حديد نفرين	٠,٠٩٥	١٥٧٥٠٠	١٦٥٠٠٠	٤,٧٦	٠,٤٥	١٣٥٠٠٠	١,٣٦-	١٤,٢٩-
٣	بطانية نفرين	٠,٠٩٥	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٠	٠	٦٥٠٠٠	١,٣١-	١٣,٣٣-
٤	بطانية نفرين	٠,٠٨٣	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٠	٠	٢٥٠٠٠	١,٣٨-	١٦,٦٧-
٥	بطانية نفر واحد	٠,٠٧٤	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	٠	٠	٤٠٠٠٠	٠,٣٥-	٤,٧٦-
٦	بطانية نفر واحد	٠,٠٦٧	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٠	٠	١٥٠٠٠	١,١٢-	١٦,٦٧-
٧	فرش (١)	٠,٣٢٦	٢٠٥٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٧,٣٢	٢,٣٩	٣٠٠٠٠٠	١٥,١١	٤٦,٣٤
٨	فرش (٢)	٠,٢١٧	١١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٠	٠	١١٥٠٠٠	٠,٩٩	٤,٥٥
٩	بساط (١)	٠,٢١٦	٧٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧,١٤	١,٥٤	٩٠٠٠٠	٦,١٧	٢٨,٥٧
١٠	بساط (٢)	٠,١٤٢	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٠	٠	٦٠٠٠٠	٢,٨٤	٢٠
١١	منضدة خشبية	٠,٥٢	١٤٢٥٠٠	١٤٢٥٠٠	٠	٠	١٨٢٠٠٠	١,٤٤	٢٧,٧٢
١٢	كرسي ألمنيوم	٠,٠٤٧	٣٣٠٠٠	٣٣٠٠٠	٠	٠	٦٥٠٠٠	٤,٥٦	٩٦,٩٧
١٣	كرسي خشبي	٠,٠٤٧	٤٦٥٠٠٠	٤٦٥٠٠٠	٩٠٠	٤٢,٣	١٢٣٥٠٠	٧,٧٨	١٦٥,٥٩
١٤	زاوية	٠,٠٢٥	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٠	٠	٣٢٥٠٠٠	٢,٠١	٨٠,٥٦
١٥	طباخ (١)	٠,١٧١	١٧٢٥٠٠	٢٠٢٥٠٠	١٧,٣٩	٢,٩٧	١٦٦٤٠٠	٠,٦٠-	٣,٥٤-
١٦	طباخ (٢)	٠,١٢	١٢٧٠٠٠	١٤٢٥٠٠	١٢,٢٠	١,٤٦	١٣٠٠٠٠	٠,٢٨	٢,٣٦
١٧	مروحية سقفية	٠,٠٥١	٤٠٥٠٠	٤٠٥٠٠	٠	٠	٣٥١٠٠	٠,٦٨-	١٣,٣٣-
١٨	طقم قنفة (١)	٠,٢٥٦	٢٧٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٠	٠	٣٥١٠٠٠٠	٧,٦٨	٣٠
١٩	طقم قنفة (٢)	٠,١٧١	١٦٥٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	٠	٠	٢٠١٠٠٠٠	٣,٧٣	٢١,٨٢
٢٠	طقم نوم (١)	٠,١٨٨	٢٤٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠	٠	٠	٢٧٣٠٠٠٠	٢,٥٨٥	١٣,٧٥
٢١	طقم نوم (٢)	٠,١٢٥	٨٢٥٠٠٠	٨٢٥٠٠٠	٠	٠	١٤٣٠٠٠٠	٩,١٧	٧٣,٣٣
٢١	تلفزيون (١)	٠,٢٧٤	٣٠٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	١٥,٠٠-	٤,١١-	١٩٥٠٠٠	٩,٥٩-	٣٥-
٢٣	تلفزيون (٢)	٠,٣٧١	٢٥٥٠٠٠	٢٣٧٠٠٠	٧,٠٦-	٢,٦٢-	١٧٩٤٠٠	١١,٠٠-	٢٩,٦٥-
٢٤	مجمدة (١)	٠,٢٣٩	٥١٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠	٠	٠	٤٤٢٠٠٠	٣,١٩-	١٣,٣٣-
٢٥	مجمدة (٢)	٠,١٥٩	٣٧٥٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٠	٠	٣٢٥٠٠٠	٢,١٢-	١٣,٣٣-
٢٦	ثلاجة (١)	٠,٣٠٤	٥٤٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٠	٠	٤٤٢٠٠٠	٥,٥٢-	١٨,١٥-
٢٧	ثلاجة (٢)	٠,٢٦٩	٤٤٢٥٠٠	٤٤٢٥٠٠	٠	٠	٣٧٠٥٠٠	٤,٣٨-	١٦,٢٧-
٢٨	مبردة (١)	٠,٣٠٤	٢٥٩٥٠٠	١٨٣٠٠٠	٢٩,٤٨-	٨,٩٦-	٢٢٤٩٠٠	٤,٠٥-	١٣,٣٣-

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
٢٩	مبردة (٢)	٠,٢٦٧	١٨٣٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٠	٠	١٥٣٤٠٠	٤,٣٢-	١٦,١٧-
٣٠	مسجل كاسيت (١)	٠,٠٤٥	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٠	٠	٢٧٠٠٠	٠,٤٥-	١٠-
٣١	مسجل كاسيت (٢)	٠,٠٣	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠	٠	٢٠٠٠٠	٠,٦-	٢٠-
٣٢	راديو (١)	٠,٠٤٥	٧٥٠٠	١٢٠٠٠	٦٠	٢,٧	٢٠٠٠٠	٧,٥	١٦٦,٦٧
٣٣	راديو (٢)	٠,٠٣	٥٥٠٠	٧٠٠٠	٢٧,٢٧	٠,٨٢	٦٠٠٠	٠,٢٧	٩,٠٩
٣٤	مدفأة نفطية (١)	٠,٠٤٨	١٩٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١٢,٨٢-	٠,٦٢-	١٢٥٠٠٠	١,٧٢-	٣٥,٩٠-
٣٥	مدفأة نفطية (٢)	٠,٠٤٣	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠٠٠	٠,٤٦-	١٠,٧١-
٣٦	مضخة ماء	٠,٠٢٣	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٠	٠	٣٠٠٠٠	٠	٠
٣٧	ماعون (١)	٠,١٧١	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	٠
٣٨	ماعون (٢)	٠,١١٤	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٠	٠
٣٩	استكان (١)	٠,١٧١	١٥٠٠	١٥٠٠	٠	٠	٢٥٠٠	١١,٤	٦٦,٦٧
٤٠	استكان (٢)	٠,١١٤	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
						٣٨,٣٣١٢		٢٨,٠٦	
					نسبة التضخم =	٠,٩٥٨٢٨	نسبة التضخم =	٠,٧٠١٤	

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات البيع والشراء للمحلات التجارية لبيع الأثاث المنزلية.

يتضمن الجدول (٥) بنودا للأثاث المنزلية في السلة السلعية، حيث كان الوزن المرجح للأثاث المنزلية (٥,٧) أما مستوى قياس الأسعار للأثاث المنزلية في عام (٢٠٠٦) ارتفع إلى (٠,٩٥٨٢٨) وهذا الارتفاع يعد ضئيلاً مقارنة بالأشياء الأخرى ويعود سبب ذلك إلى أن الأثاث المنزلية معظمها كانت أجنبية وتشترى بالدولار وسعر الدولار كان ثابتاً خلال (٢٠٠٥-٢٠٠٦) وهذا الارتفاع يعود إلى تكاليف النقل وارتفاع أجور العمال كما وأن الطلب على هذه المواد ليس مستمرا كما هو الحال في السلع الغذائية التي يكون الطلب عليها يومياً ومستمراً. ولكن في عام (٢٠٠٧) انخفض بعض الشيء إلى (٠,٧٠١٤) وسبب ذلك يعود إلى انخفاض سعر الدولار مقابل الدينار العراقي.

رابعاً. مواد التنظيف:

الجدول (٦): الأرقام القياسية لأسعار مواد التنظيف في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
١	صابون الغسيل (١)	٠,٣	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠	٠	٢٠٠٠	٠	٠
٢	صابون الغسيل (٢)	٠,٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٠	٠	١٠٠٠	٠	٠
٣	صابون رقي	١,٣	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	٠
٤	تايد	٠,٧	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٥٠٠	٠	٠
		٠		٠					
	نسبة التضخم =	٠	نسبة التضخم =	٠					

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات البيع والشراء للمحلات التجارية لبيع مواد التنظيف.

يتضمن الجدول (٦) البنود الخاصة بمواد التنظيف في السلة السلعية وذات الأوزان المرجحة البالغة (٢,٥)، نجد أن الارتفاع لم يشمل هذه المواد وسبب ذلك يعود إلى أن هذه المواد كانت توزع ضمن برامج النفط مقابل الغذاء.

خامساً. الوقود:

الجدول (٧): الأرقام القياسية لأسعار الوقود في السلة السلعية في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
١	النفط	١,٦	٨٥٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٨,٢٤	١٤١,١٨	١٦٠٠٠٠	١٤١,١٧٦٥	٨٨,٢٤
٢	كازوايل	٠,٨	٦٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٨,٤٦	٣٠,٧٧	١٨٠٠٠٠	١٤١,٥٣٨٥	١٧٦,٩٢
٣	بنزين	١,٣	٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٥٥,٥٦	٧٢,٢٢	٢٦٠٠٠	٢٤٥,٥٥٥٦	١٨٨,٨٦
٤	الغاز	١,٣	٣٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠	٥٢٠,٠٠	٣٢٠٠٠	١٢٥٦,٦٦٧	٩٦٦,٦٧
		٧٦٤,١٧		١٧٨٤,٩٤					
	نسبة التضخم =	١٩١,٠٤	نسبة التضخم =	٤٤٦,٢٣					

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات سجلات البيع والشراء لبيع الوقود.

يبين الجدول (٧) الفقرة الخاصة بالوقود والتي تشكل الوزن المرجح لها (٢,٥)، حيث يظهر فيها ارتفاع كبير في مستوى قياس أسعار الوقود في العامين (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧) بشكل كبير جدا اذ وصل إلى (١٢٣,٢٨) ويمكن ان يعزى ذلك إلى أسباب عدة منها:

١. الإصلاحات الهيكلية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من ضمن هذه الإصلاحات رفع دعم الحكومة على المشتقات النفطية والوقود.
٢. الفساد الاداري والاختلاس من قبل السلطات والجهات المعنية بالوقود.
٣. استغلال الوضع من التجار.
٤. الاحتكار في استيراد الوقود.
٥. الزيادة المستمرة في أعداد السيارات والآليات بسبب تحسن متوسط دخل الفرد بشكل عام من جانب، وما تستلزمها المولدات الشخصية وأجهزة التدفئة نتيجة الشحة في الطاقة الكهربائية.

سادساً. السكاير:

الجدول (٨): الأرقام القياسية لأسعار السكاير في السلة السلعية في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٧
١	سكاير محلية	٠,٤				٠		٠	
٢	سكاير أجنبية (جيدة)	٠,٨	٣١٠٠	٣٢٠٠	٣,٢٣	٢,٥٨	٣٥٠٠	١٠,٣٢	١٢,٩٠
٣	سكاير أجنبية (جيدة جدا)	١,٧	٣٨٠٠	٤٢٠٠	١٠,٥٣	١٧,٨٩	٤٢٥٠	٢٠,١٣	١١,٨٤
		٢٠,٤٧٥٣٨		٣٠,٤٥٤٢					
	نسبة التضخم =	٦,٨٢٥١٢٧	نسبة التضخم =	١٠,١٥١٤					

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات سجلات البيع والشراء المحلات التجارية لبيع السكاير.

يبين الجدول (٨) بنود السكاير في السلة السلعية، حيث أن مستوى قياس الأسعار ارتفع في عام (٢٠٠٦) إلى (٦,٨٢٨) وفي عام (٢٠٠٧) إلى (١٠,١٥١٤) وذلك بسبب استيراد السكاير بأسعار مرتفعة وتوقف المعامل المنتجة لها داخليا، واستغلال الوضع الراهن من قبل التجار.

سابعاً. الإيجارات:

الجدول (٩): الأرقام القياسية لأسعار الإيجارات في السلة السلعية في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
١	إيجار غرفة واحدة/ فنادق (١)	٠,٣٣٢	٢٧٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	٠	٠	٣٣٠٠٠٠	٦,٦٤	٢٠
٢	إيجار غرفة واحدة/ فنادق (٢)	٠,٦٦٢	٦٧٥٠٠	٩٧٥٠٠	٤٤,٤٤	٢٩,٤٢	١٢٥٠٠٠	٥٦,٣٩	٨٥,١٩
٣	إيجار غرفة واحدة/ فنادق (٣)	٠,٦٦٢	٩٠٠٠	١١٠٠٠٠	١١٢٢,٢٢	٧٤٢,٩١	١٢٥٠٠٠	٨٥٣,٢٤	١٢٨٨,٨٩
٤	إيجار الدكاكين (١)	٠,٦٦٨	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥	١٦,٧	٣٠٠٠	٣٣,٤	٥٠
٥	إيجار الدكاكين (٢)	١,٣٢٨	١٥٠٠	٢٥٠٠	٦٦,٦٧	٨٨,٥٣	٢٧٥٠	١١٠,٦٧	٨٣,٣٣
٦	إيجار الدكاكين (٣)	١,٣٢٨	٣٥٠	٧٥٠	١١٤,٢٩	١٥١,٧٧	٨٥٠	١٨٩,٧١	١٤٢,٨٦
٧	إيجار السكن والشقق (١)	٠,٦٦٨	٤٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٣٣,٣٣	٢٢,٢٧	١٠٠٠٠٠٠	٨١,٦٤	١٢٢,٢٢
٨	إيجار السكن والشقق (٢)	١,٣٢٨	٢٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٧٧,٧٨	١٠٣,٢٩	٧٥٠٠٠٠	٣٠٩,٨٧	٢٣٣,٣٣
٩	إيجار السكن والشقق (٣)	١,٣٢٨	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠	٦٦,٤	٢٢٥٠٠٠	١٦٦	١٢٥
		١٢٢١,٢٩		١٨٠٧,٥٧					
	نسبة التضخم =	١٣٥,٧٠	نسبة التضخم =	٢٠٠,٨٤					

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات سجلات مكاتب العقارات وإدارات الفنادق.

يتضمن الجدول (٩) بنود الإيجارات في السلة السلعية، حيث تبلغ الوزن النسبي لها (٨,٣) من مجموع السلة السلعية، وإن مستوى قياس أسعار الإيجارات في عام (٢٠٠٦) بلغ (١٣٥,٧٠) وفي عام (٢٠٠٧) ارتفع إلى (٢٠٠,٨٤) وهذا الارتفاع يعد رقما قياسيا في تاريخ العراق وأربيل من ضمنها، وهذا الارتفاع يعود إلى أسباب عديدة منها:

١. زيادة عدد السكان: وذلك لعدة أسباب:

أ. ازدياد عدد العوائل بسبب كثرة الزواج من قبل الشباب بعد حرب (٢٠٠٣) على العراق، لأن هذا الحرب أدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الأشهر الأولى، والجدير بالذكر أن هذه العملية (الزواج) كانت متوقفة نسبيا في الأعوام السابقة.

ب. هجرة عوائل الوسط و الجنوب إلى الشمال بسبب الوضع السياسي والمتمثل بالاقتتال الداخلي والأعمال التخريبية التي تعرض لها سكان العراق وبشكل يومي من جهة، وما شهدته إقليم كوردستان بشكل عام وأربيل بشكل خاص من الاستقرار النسبي والسياسي.

ج. زيادة عدد السكان نتيجة النمو الطبيعي بصفتنا دولة نامية.

٢. زيادة تكاليف إنشاء وتشييد المباني السكنية، وارتفاع أسعار العقارات والأراضي بشكل كبير بسبب الطلب الكبير من قبل أصحاب رؤوس الأموال على العقارات والأراضي و عدم الدخول في أعمال المحتوية على المخاطرة والمجازفة مما أدى إلى توجه العديد منهم نحو زيادة الطلب على الأراضي والعقارات والأصول الثابتة، مما أدى إلى تضاعف تكاليف البناء بدورها.

٣. زيادة التكاليف المعيشية بسبب التضخم.

٤. عدم زيادة عرض المباني السكنية للإيجار وبنفس مستوى زيادة عدد العوائل وزيادة الطلب عليها وذلك بسبب الركود الاقتصادي.

ثامناً. الخدمات:

الجدول (١٠): الأرقام القياسية لأسعار الخدمات في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

ت	المواد	الوزن	سعر المواد لسنة ٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٦	مقدار التغيير السنوي % ٢٠٠٦	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٥	سعر المواد لسنة ٢٠٠٧	الوزن * مقدار التغيير السنوي ٢٠٠٧-٢٠٠٥	مقدار التغيير السنوي% ٢٠٠٧
١	دور السينما	٠,٧٧				٠		٠	
٢	المقاهي	٠,١٦	١٥٠	٢٥٠	٦٦,٦٧	١٠,٦٧	٢٥٠	١٠,٦٧	٦٦,٦٧
٣	العلاج الطبية الأهلية	٢,٢٥	٥٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠	١٣٥	١٥٠٠٠	٤٥٠	٢٠٠
٤	العلاج الطبية العامة	٣,٣٨	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٠	٠
٥	أجرة تكسي داخلي	٠,٠٦	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠	٣	٣٠٠٠	٣	٥٠
٦	أجرة باص داخلي	٠,٠٦	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٠	٠
٧	خدمات لأخرى	٨,٧١				٠		٠	
		١٤٨,٦٦٧		٤٦٣,٦٧					
	نسبة التضخم =	٢١,٢٣٨١	نسبة التضخم =	٦٦,٢٣٨					

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد بيانات العيادات الطبية الأهلية والعامة والنقابات العمالية.

الجدول (١٠) يبين فقرات بنود الخدمات في السلة السلعية، حيث أن وزن هذا البند بلغت (١٥,٤)، وارتفع مستوى قياس الأسعار بشكل كبير فبلغ في عام (٢٠٠٦) نحو (٢١,٢٣٨١) وفي عام (٢٠٠٧) الى (٦٦,٢٣٨١) ، ويمكن ان يعزى ذلك إلى أسباب عدة منها:

١. زيادة عدد السكان و كثرة الطلب على الخدمات الطبية وغيرها.
٢. استغلال الوضع الراهن من قبل الأطباء.
٣. عدم كفاءة القطاع الحكومي في كافة المجالات.
٤. ارتفاع أسعار الوقود.
٥. عدم كفاءة الرقابة والاختلال الاقتصادي والتي يمكن أن نسميها الفوضى الاقتصادي.

ثانياً. قياس و تحليل معدلات التضخم للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦): قمنا باعتماد بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لهيئة الإحصاء في إقليم كوردستان للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦)، والتي يتم احتسابها بمرحلتين وبالطريقة الآتية:

١. **المرحلة الاولى:** احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في التجمعات الدنيا (Lower Level Aggregations) حيث يحتسب الرقم القياسي البسيط للأصناف ضمن كل سلعة بصيغة (Jevons Formula) (أو الوسط الهندسي لمناسيب الأسعار) وكما يلي:

$$\text{Jevons Formula} = \left(\frac{\pi P_1}{\pi P_0}\right)^{\frac{1}{n}} \quad .....\text{ق}$$

علماً أن سعر المحافظة P_1 هو عبارة عن الوسط الحسابي لأسعار الاصناف في المحلات في مركز المحافظة ومركز القضاء ،اما P. فيمثل سعر الصنف في سنة الاساس.

٢. **المرحلة الثانية:** احتساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في التجميعات العليا (Higher Level Aggregations) بعد الحصول على مناسيب الأسعار (P_1 / P_0) لكل سلعة (صيغة Jevons) تستخدم صيغة لاسبير في احتساب الارقام القياسية لأسعار المستهلك (Laspeyres Formula) والتي تعتمد أوزان سنة الأساس ٢٠٠٧ حيث تحسب الارقام القياسية للمجاميع الفرعية والرئيسية والأقسام وكما في الصيغة التالية (كاظم، ٢٠١١: ١٠٤):

$$Ip = \frac{\sum P_1 / P_0 * W}{\sum W} * 100 \ldots\ldots\ldots ß)$$

حيث أن:

p_1 / p_0 : يمثل منسوب السعر للسلعة Product Price Relative.

W: وزن السلعة من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

حيث تحسب الأرقام القياسية للمجموعة الفرعية، الرئيسية، الاقسام صعوداً إلى الرقم القياسي العام.

الجدول (١١): الأوزان الترجيحية للسلع والخدمات الداخلة في السلسة السلعية لمدينة اربيل لسنة (٢٠١٢)

ت	المجموعات	الأوزن الترجيحية
١	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	٢٤,٩٨٨
٢	المشروبات الكحولية والتبغ	٠,٢٨٦
٣	الملابس والأحذية	٦,٩٢٧
٤	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	٢١,٣٣٦
٥	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٦,٥٨
٦	الصحة	٤,٤١٧
ت	**المجموعات**	**الأوزن الترجيحية**
٧	النقل	٢١,٤٩٣
٨	الاتصال	٢,٨٦
٩	الترفيه والثقافة	٢,٥٨٨
١٠	التعليم	٠,٨٥٦
١١	المطاعم	٢,٤٩٢
١٢	السلع والخدمات المتنوعة	٥,١٧٧
المجموع		**١٠٠**

المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٦، هيئة إحصاء إقليم كوردستان.

الجدول (١٢): متوسط الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات في السلة السلعية في مدينة أربيل للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦) ومعدل التضخم السنوي

ت	القسم / المجموعة الرئيسية /المجموعة الفرعية	متوسط الرقم القياسي			معدل التضخم السنوي		
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
١	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	١٧٩,٦٥	١٧٠,٨٨	٨٨,٩٣	٧٩,٦٥	٧٠,٨٨	١١,٠٧-
٢	الأغذية	١٨١,٦٤	١٧٢,٣٨	٩٠,٠٦	٨١,٦٤	٧٢,٣٨	٩,٩٤-
٣	الخبز والحبوب	١٢٣,٣٣	١٢١,٨٠	٩٥,٢٢	٢٣,٣٣	٢١,٨	٤,٧٨-
٤	اللحوم	١٥٩,٠٤	١٥١,٨٤	٨٩,٦٢	٥٩,٠٤	٥١,٨٤	١٠,٣٨-
٥	الأسماك	١٣٩,١٨	١٤٠,١٢	٨٢,٠٣	٣٩,١٨	٤٠,١٢	١٧,٩٧-
٦	اللبن والجبن والبيض	١٢٨,٩٩	١٢٣,٢٦	٨٨,٩٢	٢٨,٩٩	٢٣,٢٦	١١,٠٨-
٧	الزيوت والدهون	١١٤,٤٤	١١٠,٨٨	٩٧,٢٩	١٤,٤٤	١٠,٨٨	٢,٧١-
٨	الفواكه	٤٣٣,٥٧	٢٢٣,٧٠	٩٠,٩٨	٣٣٣,٥٧	١٢٣,٧	٧,٠٢-
٩	الخضروات	٢٢٣,٣٦	٣٦٧,٦١	٨٣,٠٢	١٢٣,٣٦	٢٦٧,٦١	١٦,٩٨-
١٠	السكر والمنتجات السكرية	١٩٥,٥٨	٢٠٤,٩٨	٨٩,١٥	٩٥,٥٨	١٠٤,٩٨	١٠,٨٥-
١١	منتجات الأغذية الأخرى	١٨٦,٩١	٢٠٠,٥٩	١٠٣,٥٦	٨٦,٩١	١٠٠,٥٩	٣,٥٦
١٢	المشروبات غير الكحولية	١٣٧,٨٧	١٣٨,٨٤	١٠٦,٦١	٣٧,٨٧	٣٨,٨٤	٦,٦١
١٣	المشروبات الكحولية والتبغ	١٢٩,٢٠	١٣١,٢٠	١٢٩,٧٠	٢٩,٢	٣١,٢	٢٩,٧
١٤	الملابس والأحذية	١٦٢,٨٤	١٦٥,٩٩	٩٠,٥٣	٦٢,٨٤	٦٥,٩٩	٩,٤٧-
١٥	الملابس	١٦٥,٣٧	١٦٨,٢٩	٨٧,٥٨	٦٥,٣٧	٦٨,٢٩	١٢,٤٢-
١٦	مواد الملابس	٣٠١,٠٧	٢٨٠,٤٥	١٠٨,٢٨	٢٠١,٠٧	١٨٠,٤٥	٨,٢٨
١٧	خدمة خياطة الملابس	١٩٣,٤٠	١٩٣,٦٠	٩٢,٠٣	٩٣,٤	٩٣,٦	٧,٩٧-
١٨	الملابس الرجالية الجاهزة	١٦١,٨٩	١٦٥,١١	٩١,٧٨	٦١,٨٩	٦٥,١١	٨,٢٢-
١٩	الملابس النسائية الجاهزة	١٤٦,٦٣	١٥١,٧٣	٦٥,٧٠	٤٦,٦٣	٥١,٧٣	٣٤,٣-
٢٠	ملابس الأطفال الجاهزة	١٨٣,١٦	١٨٣,٢٥	٧٨,٧٨	٨٣,١٦	٨٣,٢٥	٢١,٢٢-
٢١	تنظيف الملابس	١٦٩,٠٣	١٧٩,٠٠	١١٧,٠٠	٦٩,٠٣	٧٩	١٧
٢١	الأحذية	١٤٨,٦٤	١٥٣,٤٠	١٠٧,٣٦	٤٨,٦٤	٥٣,٤	٧,٣٦
٢٣	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	١١١,٧٥	١١٩,٠٠	١٠٧,٥٨	١١,٧٥	١٩	٧,٥٨
٢٤	الإيجار	٢١٤,٥٣	٢٠٥,٢٧	١١٠,٠٤	١١٤,٥٣	١٠٥,٢٧	١٠,٠٤
٢٥	صيانة وخدمات المسكن	١٧٥,١٧	١٧٤,٨٠	٩٣,١٠	٧٥,١٧	٧٤,٨	٦,٩-
٢٦	إمدادات المياه والكهرباء	٦٠,٢٠	٧٦,٣١	١٢٧,٢٨	٣٩,٨-	٢٣,٦٩-	٢٧,٢٨
٢٧	الوقود (البنزين، والنفط، الغاز)	١٢٦,٣٧	١٢٢,٢٥	٨١,٥٨	٢٦,٣٧	٢٢,٢٥	١٨,٤٢-
٢٨	التجهيزات والادوات المنزلية والصيانة	١٣٥,١٧	١٣٦,٢٨	٩٧,٢١	٣٥,١٧	٣٦,٢٨	٢,٧٩-
٢٩	الأثاث والتجهيزات	١٣٨,٦٠	١٣٦,٧٠	٧٥,٧٣	٣٨,٦	٣٦,٧	٢٤,٢٧-
٣٠	الأجهزة المنزلية	١٣١,٤٨	١٣٥,٨٥	٩٧,٢١	٣١,٤٨	٣٥,٨٥	٢,٧٩-
٣١	الصحة	٢٥٠,٢٧	٢٥٣,٨٠	٩٨,٠٤	١٥٠,٢٧	١٥٣,٨	١,٩٦-
٣٢	النقل	٩٧,٠٣	٨٦,٩٠	٩١,٠٢	٢,٩٧-	١٣,١-	٨,٩٨-
٣٣	الاتصال	٧٥,٥٨	٧٨,١٧	٩٣,٨٧	٢٤,٤٢-	٢١,٨٣-	٦,١٣-
٣٤	الترفيه والثقافة	٩٧,٣٣	٩٦,٣٠	٩٢,٥٠	٢,٦٧-	٣,٧-	٧,٥-
٣٥	التعليم	٣٣٨,٥٠	٣١٢,٣٣	١٠٤,٥٨	٢٣٨,٥	٢١٢,٣٣	٤,٥٨
٣٦	المطاعم	١٨١,٩٧	١٩١,٢٠	١٠٣,٨٨	٨١,٩٧	٩١,٢	٣,٨٨
٣٧	السلع والخدمات المتنوعة	١٦١,٤١	١٥٥,٥٣	٨٦,٤٧	٦١,٤١	٥٥,٥٣	١٣,٥٣-
٣٨	**الرقم القياسي العام**	١٦٤,٦٩	١٦٣,٣٦	٩٤,٢٤	٦٤,٦٩	٦٣,٣٦	٥,٧٦-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك المنشورة على موقع هيئة إحصاء إقليم كوردستان لسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦.

الجدول (١٣): معدلات التضخم للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦)

ت	السنة	الرقم القياسي	معدل التضخم مقارنة بسنة الأساس	معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة
١	٢٠١٤	١٦٤,٦٩	٦٤,٦٩	/
٢	٢٠١٥	١٦٣,٣٦	٦٣,٣٦	٢,٠٥-
٣	٢٠١٦	٩٤,٢٤	٥,٧٦-	٩٠,٩٠-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات الجدول (١٢).

تحليل معدلات التضخم للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦): تعرض إقليم كوردستان لأزمتين متزامنتين وسط سنة ٢٠١٤، الأولى كانت بسبب إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. والثانية كانت سيطرة مسلحي الدولة الإسلامية (داعش) على محافظات الأنبار، نينوى، صلاح الدين، وجزء من محافظتي كركوك وديالى، مما أدى إلى نزوح أكثر من مليوني شخص من تلك المحافظات نحو الإقليم (المنظمة الدولية للهجرة والمهجرين، تراكينك ماتريكس، IOM-DTM).

إن امتناع الحكومة العراقية على دفع حصة الإقليم من الوازنة العامة مطلع عام ٢٠١٤ بسبب الخلاف الموجود بين بغداد وأربيل حول ملف النفط، بالإضافة إلى الإنفاق على الحرب ضد مسلحي داعش وإستضافة أكثر من مليوني شخص من النازحين واللاجئين وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى أزمة مالية خانقة في الإقليم وسحب الأموال في البنوك الحكومية والتجارية، ولم تستطيع حكومة الإقليم دفع أكثر من ثمانية رواتب للموظفين والمتقاعدين سنة ٢٠١٥ وعملت بنظام الإدخار الإجباري لرواتب الموظفين بالإقليم بنسب متفاوتة بين (٣٠-٧٠%) من بداية سنة ٢٠١٦ ولحد ٢٠١٩. أدى ذلك كله إلى وضع إقتصادي حرج (لأن عدد موظفي الإقليم يصل إلى ١,٤ مليون موظف) فضلا عن الكساد الإقتصادي و البطالة.

وإن آثار تلك الأزمة بدأت بالظهور بداية سنة ٢٠١٥، وبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع مم انعكس بالتضخم السلبي والركود الاقتصادي. يتبين من الجدول (١٣) بأن معدل التضخم سنة ٢٠١٤ في مدينة أربيل بلغ (٦٤,٦٩%) مقارنة بسنة الأساس (٢٠٠٧)، وهذا التضخم كان نتيجة طبيعية للحركة الاقتصادية في السنوات السابقة قبل الأزمة. ولكن تراجع ذلك التضخم سنة ٢٠١٥ وأصبح (٦٣,٣٦%)، وكان التضخم السلبي مقارنة بالسنة السابقة (٢,٠٥-). وتعقدت الأوضاع الاقتصادية أكثر سنة ٢٠١٦، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ حتى وصل مرحلة الركود، وبالتالي تراجع كبير في أسعار السلع والخدمات وانحسار التضخم ليكون أقل من الصفر، وبلغ (٥,٧٦-%). في حين بلغ التغيير السنوي (٩٠,٩٠-%).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال تحليل وقياس معدلات التضخم في مدينة أربيل للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦) توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

١. عدم استقرار المستوى العام للأسعار والتضخم في محافظة أربيل خلال عشرين السنة الماضية وكان ذلك بسبب صدمتين، الأولى هو تغيير النظام سنة ٢٠٠٣، والثانية كانت إجتاح المسلحين لمدن وسط العراق وإنهيار أسعار النفط سنة ٢٠١٤، والتي أثرتا على المستوى المعيشي للأفراد.
٢. استنتج البحث ان من أسباب إرتفاع التضخم للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) كانت هي ظهور الاختلالات الاقتصادية والفساد الإداري التي عمت دوائر الدولة بعد حرب ماسميت بـ(تحرير العراق) في

(٢٠٠٣) والاعتماد على المنتجات الخارجية، مع بقاء أجور النقل مرتفعاً لوجود أزمة الوقود المتولدة من حرب التحرير، إضافة إلى ذلك كله كان لسلم الجديد لرواتب الموظفين الدور المهم في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وزيادة النقود المتداولة في الأسواق مما أدى إلى التضخم تدريجياً.

٣. شهدت مجموعة (الوقود) أعلى معدلات التضخم، بينما شهدت مجموعة (الأثاث المنزلية) أدنى معدلات التضخم، وباقي المجموعات الأخرى شهدت ارتفاعا في الأسعار ولكن بدرجات متفاوتة.

٤. أظهر البحث أن هناك توافقا بين مستوى التغييرات الحاصلة في الأسعار (معدلات التضخم) للمجموعات السلعية وبين أهمية السلع و الخدمات الداخلة في السلة السلعية حيث أن السلع الضرورية كالمحروقات والإيجارات والمواد الغذائية أظهرت معدلات عالية للتضخم وعلى الترتيب شهدت السلع الكمالية ومنها الأجهزة الكهربائية والمنزلية والألبسة والأقمشة ارتفاعات طفيفة في الأسعار.

٥. تراجع النشاط الاقتصادي في السنة (٢٠١٦) مما انعكس في التضخم السلبي والركود الاقتصادي. وبالتالي تراجع كبير في أسعار السلع والخدمات وانحسار التضخم ليكون أقل من الصفر، حيث بلغ التغيير السنوي للمستوى العام للأسعار لسنة ٢٠١٦ (-٩٠,٩٠%) مقارنة بالسنة السابقة (٢٠١٥)، ومعدل تضخم سلبي (-٥,٧٦%) مقارنة بسنة الأساس ٢٠٠٧.

٦. تحققت فرضية البحث القائلة بأن مستويات التضخم في مدينة أربيل تأثرت بصدمتين خلال عشرين السنة الماضية، وكانت الافتراض ان:

أ. الصدمة الأولى أدت لارتفاع المستوى العام للأسعار إرتفاعا قياسياً خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧).

ب. الصدمة الثانية أدّت إلى تراجع النشاط الاقتصادي مما انعكس في التضخم السلبي والركود الاقتصادي. وبالتالي تراجع كبير في أسعار السلع والخدمات وانحسار التضخم.

ثانياً. المقترحات: على ضوء الاستنتاجات السابقة نقترح ما يلي:

١. تبني سياسة اقتصادية علمية مبنية على بحوث و دراسات ميدانية مشخصة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، متنبئة بمستقبل الاقتصاد.

٢. تشجيع وحث الفلاحين علة الهجرة العكسية من خلال توفير المستلزمات الضرورية لهم وإعادتهم إلى منتجين للسلع الزراعية الضرورية للاستهلاك أو التي تعد مدخلاً للصناعات المختلفة وبالتالي تحسين مستويات دخولهم ومساهمتهم في تخفيف مشكلة التضخم.

٣. تسهيل وتشجيع أعمال القطاع الخاص وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية.

٤. تفعيل دور البنك المركزي و البنوك التجارية والبنوك المتخصصة بغية القيام بأداء واجباتها بخصوص إجراء ات السياسة النقدية بإتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق.

٥. تفعيل دور وزارة المالية في ممارسة السياسة المالية للتأثير في السيولة المتداولة في الأسواق أيضاً.

٦. تنشيط مديرية الإحصاء في محافظة أربيل لإتاحة البيانات أمام الباحثين عن معدلات التضخم وأسعار الفائدة و أسعار الصرف الرسمية وتكليف المختصين بتقدير معدلات التضخم بغية معرفة معدلات التضخم وإيجاد الحلول المناسبة لها لتخفيف أثارها على المجتمع.

٧. تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء وتشجيعهم من خلال دعم أسعار المواد الخام والمحروقات والتسهيلات المقدمة لهم في الرسوم الكمركية .. إلخ.

٨. معالجة وتصفية النفط محلياً وذلك بزيادة منشآت تكرير النفط والبنزين والغاز.

٩. وضع إستراتيجية الاستثمارات على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية والاحتياجات في إقليم كوردستان.

المصادر

١. إبراهيم جواد كاظم، ٢٠١١، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الانشطة الاقتصادية (العراق أنموذجاً)، مجلة ديالى للعلوم التطبيقية، المجلد (٧)، العدد (٤).
٢. إبراهيم موى الورد، ٢٠٠٦، التضخم الاقتصادي في العراق أساباً وآثاراً ومعالجات، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
٣. عدنان حسين يونس، ٢٠٠١، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦، المؤتمر العلمي الأول (الضريبة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، الهيئة العامة للضرائب، بغداد.
٤. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، ٢٠٠٦، الاقتصاد الكلي -مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٥. خالد حمادي، ٢٠٠٦، أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.
٦. فلاح خلف الربيعي، ٢٠٠٦، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
٧. كمال البصري، ٢٠٠٦، التضخم وازمة الوقود عام ٢٠٠٦، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
٨. حميد فرج الأعظمي، ٢٠٠٠، الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد٢، بيت الحكمة، بغداد.
٩. سهام كامل محمد، ٢٠٠٩، دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الإستهلاكية في العراق للمدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك، المجلد (١)، العدد (٢).
١٠. عمار عبد الجبار، ٢٠٠٦، التضخم في الاقتصادي العراقي، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
١١. مظهر محمد صالح، ٢٠٠٦، الإتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
١٢. علي دنيف حسن، ٢٠٠٨، رؤية في أسباب التضخم في العراق، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، على الموقع: www.silroonline.org.
١٣. أحمد حسين الهيتي، وفاطمة ابراهيم خلف، وعدي سالم علي الطائي" التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢، الاصدار ٣، سنة ٢٠١٠.
١٤. بول آ. ساموبلسون، ويليام و. نورد هاوس، ٢٠٠١، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، نيويورك.
١٥. أحمد الهيتي، ٢٠٠٨، نظرية الاقتصاد الكلي، الموصل.
١٦. جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، رياض.
١٧. وزارة التخطيط، دائرة الأرقام القياسية والأسعار، بغداد، بيانات غير منشورة.
١٨. هيئة إحصاء إقليم كوردستان، بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦.

١٩. ثريا الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم، دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، سنة ٢٠٠٧.
٢٠. محمد طاقة، التضخم في الاقتصاد العراقي بين التفسير والمعالجة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد ١٥، سنة ١٩٩٨.
٢١. سمير سهام داود، أثر الاختلالات الهيكلية على التضخم، حالة دراسية الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٩، العدد ٧٠، سنة ٢٠١٣.
٢٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص، ٢٠٠٤.
٢٣. ثريا الخزرجي، وأياد كاظم حسون، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١، سنة ٢٠١٦.
٢٤. محمد سلمان العاني، تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١)، الإصدار ٤، سنة ٢٠١١.
٢٥. المنظمة الدولية للهجرة والمهجرين، تراكينك ماتريكس، IOM-DTM.